الفصل السابع

حالة عملية ملخص عن الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في الأردن

مقدمة :

نقلت صحيفة الغد أن إحصائية أردنية رسمية أظهرت أن ١٠ ٪ من منشآت القطاع الخاص في المملكة تعاملت بالتجارة الإلكترونية خلال عام ٢٠٠٨م وذلك لدى قيامها بعمليات بيع أو شراء مما يكشف ضعفا في استخدامات هذا النوع من التجارة الذي تتوقع دراسات عالمية متفائلة أن يشكل ٣٠ ٪ من الإقتصاد العالمي خلال هذا العام وكشفت الإحصائية التي نتجت عن مسح لدائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع وزارة الاتصالات لرصد استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الاقتصادية عن عام ٢٠٠٨م أن ٦٢ ٪ من منشات القطاع الخاص تستخدم أجهزة الحاسوب لإدارة أعمالها اليومية في حين أن جميع منشآت القطاع العام تقوم بذلك وجاء في المسح إن نسبة منشآت القطاع الخاص التي تمتلك خدمة الإنترنت وصلت إلى ٤٨٪ وبلغت النسبة ٩٨ ٪ في منشات القطاع العام[1].

الضعف الذي أظهره مسح الإحصاءات للمنشآت الاقتصادية في استخدامات التجارة الإلكترونية لا يقتصر على منشآت القطاع الخاص حيث كان مسح استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المنازل عن العام نفسه اظهر إن اقل خدمة يحصل عليها الأفراد الذين أعمارهم خمسة سنوات فأكثر هي شراء وبيع البضائع والخدمات بنسبة ٥ ٪ فيما جاءت خدمة الاتصال من خلال إرسال واستقبال البريد الإلكتروني في مقدمة الخدمات التي يستفيد منه الأفراد على الإنترنت بنسبة ٥٨ ٪

الحكومة خلال العام الماضي أقرت الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية والتي تهدف إلى تحفيز المجتمع إلى تطوير قدرات تقنية وتجارية في مجال التجارة الإلكترونية واعتماد مبادئ التجارة الإلكترونية في تبادل السلع والخدمات بين شركات الأعمال والمستهلكين في سبيل تحقيق المنافع المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وترمى كذلك الإستراتيجية التي من المخطط أن تغطى فترة الأعوام من ٢٠٠٨ م حتى ٢٠١٢ م إلى المساهمة في تنمية قطاع الاتصالات بالإضافة

1- ماهر للتجارة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية الناجحة، ٢٠١٠ www.maher4ec.com .

إلى خلق فرص عمل جديدة ، وتسعى الحكومة خلال المرحلة المقبلة إلى تعزيز مفاهيم المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وعمليات الدفع الإلكتروني لخدمات حكومية إلكترونية ستخرج إلى حيز الوجود قبل نهاية العام الحالي.

دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أعلنت نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال في المنشآت الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ م حيث غطى هذا المسح عينة من المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص التي توظف خمسة موظفين فأكثر وجميع منشآت القطاع العام نتائج المسح أظهرت أيضا إن نصف موظفين منشآت القطاع الخاص التي تمتلك أجهزة حاسوب يستخدمون أجهزة الحاسوب بشكل منتظم في حين ترتفع هذه النسبة قليلا لتصل إلى ٦٢ ٪ في المنشآت الحكومية .

وبحسب بيانات نتائج المسح بلغ متوسط مصاريف منشآت القطاع الخاص السنوية على تكنولوجيا المعلومات " أجهزة / برامج / خدمات صيانة " ٢٧,٣٩ ألف دينار بينما ارتفع هذا المتوسط في القطاع العام ليصل إلى ١٨٠,٠٦ ألف دينار في منشآت القطاع العام .

تعتبر الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية أحد عناصر تنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأجندة الوطنية وتهدف إلى تطوير القدرات الفنية والتجارية في مجال التجارة الإلكترونية وتبني التجارة الإلكترونية في تجارة البضائع والخدمات على مستوى الأعمال والمستهلكين. وأيضا لإتاحة استخدام قطاع الأعمال لخدمات الإنترنت بشكل أعمق وأوسع ، وتطوير البيئة القانونية لتسهيل التجارة الإلكترونية.

أما أسباب اعتماد التجارة الإلكترونية فهو لتحقيق المنافع من تطبيقها والتأكيد على مساهمة الأردن في الثورة التجارية المؤدية للتحول في العالم التجاري.

إن التجارة الإلكترونية مهمة بسبب الفوائد التي تعود بها على الأفراد والشركات والاقتصاد بشكل عام وذلك من خلال خفض التكاليف وتحسين الكفاءة . تعمل التجارة الإلكترونية على خفض أسعار السلع والخدمات وجعل

الأسواق أكثر تنافسية وتؤدي إلى تحسين الكفاءة وخاصة في تامين الاحتياجات بواسطة أتمتة العمليات وتحسين إدارة عمليات الشراء. وتسمح التجارة الإلكترونية للشركات والأفراد بالشراء على نطاق أوسع وتوفر لهم خيارات متعددة إضافية. وتسمح التجارة الإلكترونية كذلك للمؤسسات التجارية بالبيع في أسواق جغرافية جديدة وفي أسواق متخصصة يمكن أن تكون خدمتها خلاف ذلك غير اقتصادية وعلية سيستفيد الاقتصاد الأردني بشكل عام من التجارة الإلكترونية من خلال زيادة الكفاءة وتخفيض الأسعار وبالتالي فإن تحسين الكفاءة وانخفاض التكاليف ستؤدي إلى زيادة بسيطة في نمو الاقتصاد مما يؤدي إلى إيجاد فرص توظيف إضافية في قطاع تكنولوجيا المعلومات ثم في قطاعات اقتصادية أخرى. حيث أن إستراتيجية التجارة الإلكترونية تشمل مجالات عديدة من الاقتصاد تتعلق بالتكنولوجيا والقانون والنقل والإمداد والخدمات البريدية والمرافق والتعليم والجمارك والخدمات المالية والضرائب والصناعات الإبداعية بحيث يمكن الاستفادة منها مع الأخذ بعين الإعتبار وجود مواطن للقوة ومواطن للضعف[1].

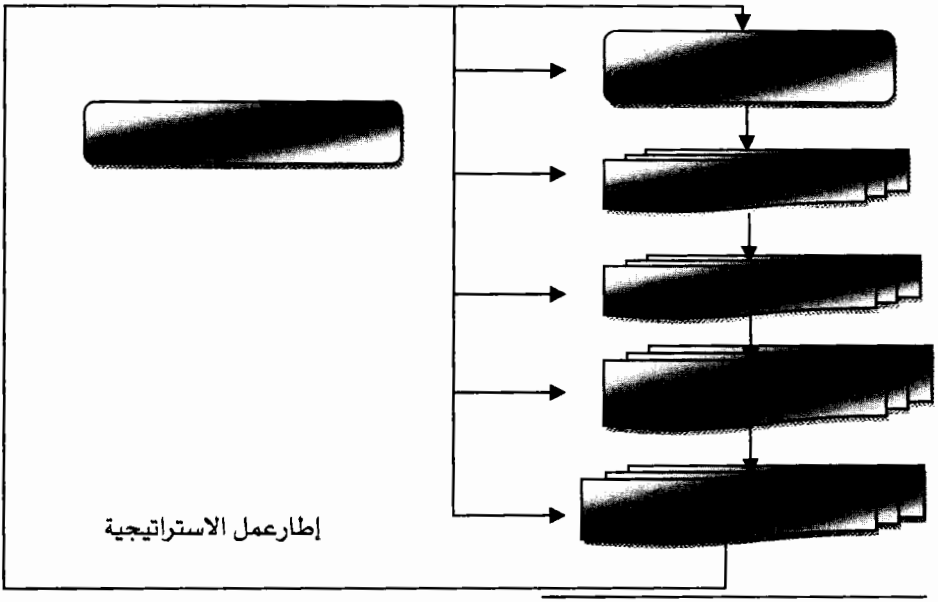

1 - محمد الدعمة، الأردن يضع استراتيجية للتجارة الخارجية للأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٣،جريدة الشرق الأوسط، العدد١١٠٠٢،٢٠٠٩.

رؤية التجارة الإلكترونية في الأردن :

أن يصبح الأردن مركزا رائدا للتجارة الإلكترونية في الإقليم خلال استغلال قدراته في تكنولوجيا المعلومات وهذه الرؤية تؤدي إلى التعرف على الغايات الإستراتيجية المرتبطة بها وهي[1]:

١. زيادة ثروة الأمة من خلال الاستثمار في التجارة الإلكترونية والاتجار من خلال إستخدام قنوات التجارة الإلكترونية
٢. استغلال نقاط القوة والفرص في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٣. اطلاع المستهلك على مبادئ التجارة الإلكترونية في الأردن ودعوته للاستفادة منها.
٤. تعزيز أداء الأعمال وروابط التجارة الدولية.

الغايات والأهداف للتجارة الإلكترونية في الأردن :

١. زيادة ثروة الشعب الأردني من خلال تطوير واستغلال التجارة الإلكترونية وسوف يتم تحقيقها عن طريق:

- استغلال نقاط القوة والفرص في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- اطلاع المستهلك على مبادئ التجارة الإلكترونية في الأردن ودعوته للاستفادة منها.
- تعزيز أداء الأعمال وروابط التجارة الدولية بإستخدام التجارة الإلكترونية.

وتشمل هذه الغاية الأهداف التالية:

- إيجاد البيئة التي تخلق فرص العمل وخصوصا للشباب.
- إيجاد فرص عمل إضافية ذات قيمة عالية للاردنين في الصناعات المبنية على المعرفة.
- تحسين كفاءة الأعمال في الأردن.

---

1 - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، دائرة السياسات والاستراتيجيات،ملخص عن الاستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية.

- الحد من عامل الأسعار.

٢. أسباب القوة والفرص الخاصة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعلى الأخص بما يتعلق بالنقاط التالية:

- قدرة القطاع على تطوير وزيادة تنافسية معظمه قطاعات الاقتصاد الأردني.
- قيام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتطوير برمجياته من أجل تلبية احتياجات الأعمال والشركات الأردنية.
- إستخدام القطاع من قبل الخدمات المالية والصناعات الدوائية والإمداد وصناعات التأمين التي تريد على الأغلب الانتقال إلى أنظمة تعتمد أكثر على التجارة الإلكترونية.

والغاية من الاعتماد على مواطن القوة وهذه الفرص هي ليصبح الأردن مع حلول عام ٢٠١٢ رائدا إقليمياً في تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها والخدمات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية.

وتشمل هذه الغاية الأهداف التالية:

- توسيع الأسواق المحلية وأسواق التصدير لمنتجات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- زيادة الدخل الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية بواسطة القطاع.
- زيادة إيرادات الضرائب الناشئة من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تحسن قدرة الأردن على جذب المهنيين المهرة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للبقاء في البلاد أو للحضور إلى البلاد.
- زيادة منتجات وخدمات التجارة الإلكترونية المقدمة بواسطة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣. تهتم هذه الغاية باستعمال التجارة الإلكترونية كقناة لبيع البضائع والخدمات إلى المستهلكين ليكون الأردن واحدا من الدول القيادية في الإقليم التي تستخدم التجارة الإلكترونية كقناة لبيع البضائع والخدمات للمستهلكين[1].

---

1 - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مصدر سبق ذكره.

هذه الغاية سوف تزود التعامل مع المستهلكين المحليين الشركات الأردنية بالخبرة اللازمة للمنافسة في أسواق التصدير بإستخدام قناة التجارة الإلكترونية وذلك مع تأسيس البينة التحتية الضرورية كأنظمة الدفع والترتيبات البنكية ومنشات الإمداد وتكنولوجيا المعلومات من أجل إنشاء وتطوير أعمال تعتمد على التجارة الإلكترونية على مستوى دولي.

وسوف يتم تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة عدد تجار التجزئة الأردنيين الذين يتاجرون عن طريق إستخدام التجارة الإلكترونية داخل الأردن وعلى مستوى الإقليم العربي وفي كافة أرجاء العالم.
- تحفيز الأعمال الناشئة القائمة على أساس تجارة التجزئة إلكترونيا.
- تحسين وصول المستهلكين إلى البضائع والخدمات المباعة من قبل تجار التجزئة الأردنيين.
- تقليل تكلفة البضائع والخدمات على الأردنيين.
- زيادة حجم تجارة التجزئة المحلية الأردنية.
- زيادة انتشار ووصول تجارة التجزئة الأردنية إلى المناطق المختلفة في الوطن العربي.
- زيادة أرباح أعمال تجارة التجزئة الأردنية.

٤. تهتم هذه الغاية بإستخدام التجارة الإلكترونية في الاتجار بين الأعمال (B2B) وذلك بهدف تحسين أداء الأعمال.

بالرغم من إن الأردن يعتبر من أقوى البلدان في المنطقة من حيث الجاهزية للتجارة الإلكترونية ولكن الإستخدام الفعلي للتجارة الإلكترونية يعتبر قليل، وللأردن الكثير من العناصر اللازمة لإنجاح التجارة الإلكترونية في قطاع الأعمال وعلى سبيل المثال:

- وجود شركات لوجستية إقليمية ودولية متقدمة من شانها أن تسهل توزيع البضائع في الأردن وفي أماكن أخرى.

- إستخدام نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني كأداة لبناء الخبرة لدى الشركات الأردنية وتحفيز إستخدام التجارة الإلكترونية في الشركات التي كثير ما تباع إلى الحكومة.

وهذه الغاية مصممة لتشجيع الشركات الأردنية على استغلال مواطن القوة ليكون الأردن واحدا من البلدان الرائدة في الإقليم التي تستخدم التجارة الإلكترونية كقناة للتعاون والتجارة المحلية والدولية على مستوى الأعمال.

الأهداف المحددة لهذه الغاية هي:

- زيادة عدد الأعمال التي تستخدم التجارة الإلكترونية للاتجار مع أعمال أخرى داخل الأردن وفي العالم العربي وفي كافة أرجاء العالم.
- تحفيز الأعمال الناشئة القائمة على أساس تجارة الجملة إلكترونيا.
- زيادة مشاركة الشركات الأردنية في سلاسل الترويج العالمي التي تستخدم التجارة الإلكترونية بين الأعمال كقناة لها.
- زيادة كفاءة سلاسل التزويد العاملة في الأردن.
- توسيع تشكيلة البضائع والخدمات المتوفرة للشركات الأردنية.
- زيادة انتشاء الشركات الأردنية في الأسواق الدولية القائمة وزيادة إمكانية وصول إلى أسواق دولية جديدة.
- زيادة كفاءة الشركات الفردية في شراء البضائع والخدمات.

الأثر والفوائد:

- زيادة تنوع السلع والخدمات المتاحة إلى الأردنيين من داخل البلاد وخارجها.
- توسيع نطاق السوق المتاح للشركات.
- انخفاض كلف عمليات الإتجار نتيجة تحسن الفعالية مما ينعكس على انخفاض الأسعار ويقدر بحوالي (٣٠) مليون دينار أردني في السنة الخامسة.
- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات وزيادة عائداته المحلية ونمو الصادرات.
- زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (قيمة نمو إضافي بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠١٢.
- إيجاد فرص عمل جديدة لحوالي ١١٩٠ شخص مع حلول السنة الخامسة أي عام ٢٠١٢.

- توفير فرص لأصحاب المشاريع الريادية.

خطة العمل للوصول إلى التجارة الإلكترونية في الأردن:

❖ البنية التحتية:

١. استكمال التشريعات اللازمة لتمكين التجارة الإلكترونية والمتعلقة بما يلي:
   - التوقيع الإلكتروني.
   - حماية المستهلك والمزود.
   - نظام تأسيس شركات التجارة الإلكترونية.
٢. تطوير إرشادات الأمن والحماية الخاصة بالتعامل والاتجار على شبكة الإنترنت
٣. وضع آليات للدفع الإلكتروني من خلال الاتصالات الثابتة والمتنقلة.
٤. تحديث نظام تحصيل الضريبة ليتلاءم وطبيعة أعمال المؤسسات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية ولا سيما إستخدام السجلات الإلكترونية في عمليات مراجعة الضريبة.
٥. استكمال المشاريع المتعلقة بتحسين النظام الجمركي.

❖ تطوير القدرات والتدريب : زيادة الوعي والمهارات في مجال التجارة الإلكترونية:

١. زيادة الوعي لدى:
   - أصحاب الأعمال التجارية ذات الحجم الصغير والمتوسط.
   - المحامين والقضاة.
   - موظفي الضرائب.
   - موظفي الحكومة الآخرين.
   - موظفي القطاع المصرفي.
٢. تطوير المهارات وتطوير الأنظمة والعمليات:
   - القدرة التجارية والمؤسسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني التجارة الإلكترونية.

- المهارات التجارية والفنية في التجارة الإلكترونية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- القدرات في النظام القضائي فيما يتعلق بالتعامل مع القوانين والأنظمة الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- قدرة وزارة المالية على تدقيق أعمال التجارة الإلكترونية والأعمال الأخرى الممارسة على شبكة الإنترنت.

٣. العمل من خلال:

- جمعيات وغرف الصناعة والتجارة ذات الصلة.
- قطاع التعليم العالي.
- المزودين والبائعين الدوليين لبرمجيات وخدمات التجارة الإلكترونية.
- المؤتمرات والأحداث.

❖ تطوير قناة التجارة الإلكترونية

١. تطوير وتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت مسمى على سبيل المثال المدينة الافتراضية (Vircity):

- دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الأحداث الخاصة بالتجارة الإلكترونية لزيادة الوعي والترويج للتجارة الإلكترونية داخل الأردن.
- توفير روابط إلكترونية لجميع المشاريع الجديدة عند التسجيل.
- توفير إمكانية استضافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقليل متطلبات المهارات الفنية بالتجارة الإلكترونية.
- إنشاء نادي للتواصل بين الشركات ومزودي خدمات التجارة الإلكترونية للمقاربة بين الموارد المالية والفنية الرئيسية.

٢. إجراءات لزيادة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عريضة النطاق لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك الترويج لنماذج حديثة لخدمات الإنترنت.

٣. تطوير المحاور اللوجستية الإقليمية في الأردن.

❖ تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات

١. ترويج الأردن كمركز متميز للتجارة الإلكترونية في المنطقة العربية.

٢. تطوير شراكات إستراتيجية مع منتجي برمجيات التجارة الإلكترونية الدوليين وذلك لتزويد الأسواق المحلية والتصديرية بمنتجات وخدمات التجارة الإلكترونية وأيضا لتطوير البرمجيات على المستوى الإقليمي.

٣. تطوير خدمات تطوير الكتالوجات والمحتوى الإلكتروني للإستخدام في البوابات ومواقع التجارة الإلكترونية.

٤. تشجيع المنافسة والتنوع من خلال زيادة عدد مخارج الاتصالات الدولية وذلك لزيادة جاذبية الأردن كمركز مضيف لخدمات التجارة الإلكترونية.

٥. تحفيز إستخدام الاتصالات المتنقلة في المنطقة.

٦. إطلاق وبيع النطاق الترددي لخدمات الجيل الثالث للاتصالات المتنقلة والذي يعد أساسيا لتقديم خدمات البيانات المتنقلة وبالتالي تجارة الاتصالات المتنقلة.

عوامل التمكين لإستراتيجية التجارة الإلكترونية في الأردن[1]:

فيما يلي جدول يوضح عوامل التمكين لهذه الإستراتيجية والهدف منها

القانون	توفر إطارا قانونيا فعالا لتطوير التجارة الإلكترونية بما في ذلك صحة التواقيع الإلكترونية وحماية المستهلك وجرائم المعلوماتية والتغييرات المختلفة الخاصة على قانون المعاملات الإلكترونية.
الأمن	نشر الوعي العام بالحاجة لحماية المعلومات وخصوصية الأفراد لدى الشركات التي تتاجر إلكترونيا.
الدفع الإلكتروني	وجود بوابة دفع إلكتروني عاملة بصورة متكاملة وخدمات مصرفية داعمة لتسهيل الدفع في المعاملات المتداولة عبر شبكة الإنترنت والدفع من خلال الهاتف المحمول.

1 - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الضريبة	تطوير أنظمة وعمليات لتدقيق ضريبة السجلات الإلكترونية وتبسيط إجراءات الضرائب.
الوعي	نشر الوعي العام في المجتمع وزيادة الوعي لدى العاملين في القضاء ولدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤولي الحكومة وموظفي المصارف.
المهارات	تطوير المهارات التجارية والفنية الخاصة للتجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير المهارات التجارية والقانونية الخاصة للتجارة الإلكترونية لدى المحامين والقضاة ومسؤولي الضرائب.
التوظيف	توفير فرص عمل تلبي آمال وطموح الشباب المتعلم
الجمارك	التخليص الجمركي السريع من خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالجمارك.
قطاع تكنولوجيا المعلومات	تطوير القدرة في مجال التجارة الإلكترونية وبرمجيات التجارة الإلكترونية والخدمات لقطاعات الاتصالات الثابتة والمتنقلة وترويج مهارات القطاع.
توفر وإستخدام البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تزويد خدمات الاتصالات عريضة النطاق على أسس تنافسية ، وانتشار تبني إستخدام هذه الخدمات وتحسين كلف إستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستقدام خدمات الجيل الثالث للاتصالات الخلوية والمنافسة والتنويع في الاتصالات الدولية.
البنية التحتية للإمداد والنقل	تطوير مرافق التخزين والتغليف وإزالة العوائق من اجل تطوير مراكز للشحن الجوي والبري
الكتالوجات والمحتوى	توطيد القدرة على تطوير المحتوى الخاص بالتجارة الإلكترونية.
التمويل والاستثمار	تحسين التواصل بين المستثمرين والتجار.
الحكومة	تحسين وتشجيع نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية.

ملخص عن الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية[1]:

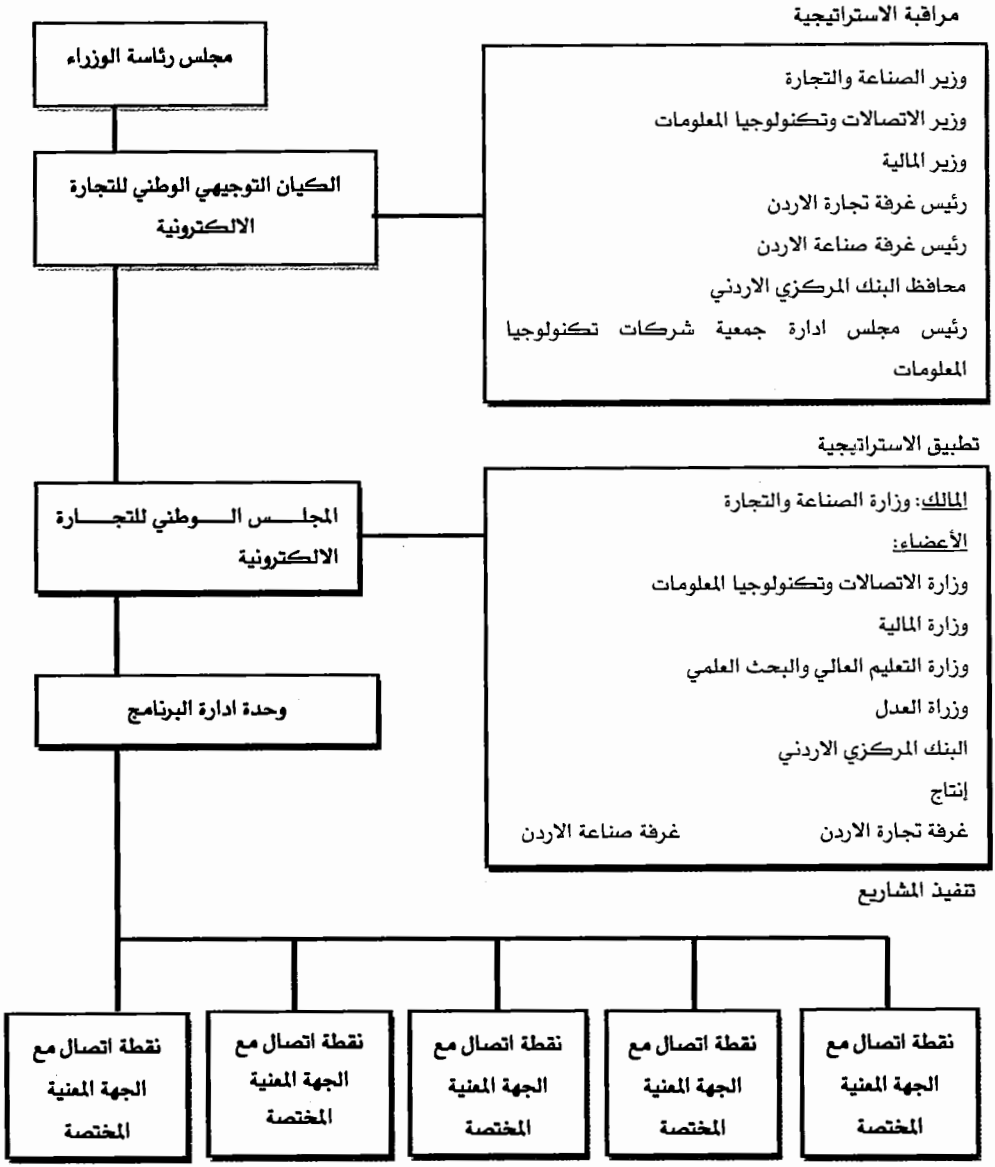

الهيكل التنظيمي لمراقبة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية

1 - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سبق ذكره.

نقاط القوة والضعف في التجارة الإلكترونية :

النمو السريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات على نحو متطور وبشكل متزايد	عدم وجود نظام متكامل للدفع الإلكتروني
سجل التصدير في قطاع تكنولوجيا المعلومات	فجوات في القوانين ذات العلاقة
الشباب وعدد الخريجين عموما في تكنولوجيا المعلومات	الوعي بالتشريعات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
استثمار داخلي قوي	الوعي والثقة في التجارة الإلكترونية
التجارة الحرة (المعفاة من الرسوم الجمركية) مع أغلبية الشركاء التجاريين الرئيسيين في الأردن	تدني مستوى الشراء (التداول) والتكلفة العالية للشبكة الدولية (الإنترنت) والخدمات عريضة النطاق في الأردن وتكلفة أجهزة الحاسوب الشخصية
الانتشار الواسع للهاتف النقال	طبقة البنية التحتية المحدودة للضريبة والجمارك في التعامل مع التجارة الإلكترونية
البنية التحتية المخطط لها	هجرة مهارات تكنولوجيا المعلومات إلى دول الخليج
	الوصول إلى رؤوس الأموال الاستثمارية المتاحة

الفرص والتحديات للتجارة الإلكترونية :

نقص في الكفاءات لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة العربية وفي أوروبا والولايات المتحدة	وضع الإمارات العربية المتحدة كرائدة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبمثابة المحور اللوجستي (موقع الإمداد) في المنطقة
النمو السريع لأهمية التجارة الإلكترونية في العالم	الاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دول الخليج الأخرى بما في ذلك البحرين
النمو السريع وانتشار بطاقات الدفع في الأردن والمنطقة	المنافسة من قبل دول تمتاز بتكلفة اقل مثل مصر والهند
الانتشار الواسع للهاتف النقال	
نضوج النظام المصرفي (البنكي)	
امن وسلامة الأردن	
إستخدام الأردنيين لخدمات التجارة الإلكترونية في بلدان أخرى	

المخاطر المتعلقة بتنفيذ إستراتيجة التجارة الإلكترونية في الأردن :

إن تنفيذ أي استراتيجية لا بد وان تكون مرتبطة بمخاطر ولكن ترى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأن هذه المخاطر من السهل التعامل معها .

هناك مخاطر خارجية مرتبطة بالأهداف الإستراتيجية والتي ستنشأ من عناصر خارجه عن السيطرة المباشرة والتي يتوجب أخذها بعين الاعتبار خلال تنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك تطور الاقتصاد الأردني وتطورات الاقتصاد العالمي والروابط الإقليمية وتطور سياسة التجارة من قبل الدول الأخرى والتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن المنطقة العربية والمنافسة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي التجارة بشكل عام وخصوصا من قبل الصين والهند والبلدان الأخرى في جنوب وشرق أسيا التي تحاول أيضا تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمي.

أما بما يتعلق بعوامل التمكين فهناك مخاطر هامة مرتبطة بها وتشمل:

- تطوير القوانين ونظام الأعمال المرتبط بالتجارة الإلكترونية.
- تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني والخدمات الداعمة من قبل القطاع المصرفي
- خدمات التجارة الإلكترونية بإستخدام الهاتف المحمول وتطبيق الأنظمة والعمليات المتعلقة بالإجراءات الضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

وبالإضافة إلى ذلك فان تطوير القدرات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيحتاج إلى تقييم بشكل منتظم واتخاذ إجراءات تصحيحية للتأكد من تحسين القدرة . ويتعين كذلك تقييم وتصحيح تطوير برمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية ، وأيضا هناك إجراءات يجب اتخاذها من اجل تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل تحسين كلف سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنافسة المتزايدة في الاتصالات الدولية وتطوير احتضان الخدمات وتوفير الطيف الترددي لخدمات الجيل الثالث. وقد ينتج عن مخاطر عالية تمس تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية عن عدم اتخاذ هذه الإجراءات.

ما هو الطيف الترددي؟؟

تعريف الطيف الترددي هو مورد طبيعي محدود ومتاح بدرجة متساوية لكل دولة. ويبدأ الطيف الترددي عمليا من ٩ كيلوهيرتز إلى الحد الأعلى الذي يمتد إلى ٣٠٠٠ جيجاهيرتز ، والذي تقع بعده الترددات الضوئية (البصرية). وترجع محدودية الطيف الترددي إلى توفر التقنيات التي تتيح إستخدام النطاقات الترددية المختلفة في خدمات وتطبيقات كثيرة ومتنوعة مثل أنظمة الهاتف الجوال العامة وأنظمة اللاسلكي المتنقلة المختلفة التي تستخدمها الشرطة وإدارات مكافحة الحريق والإسعاف وشركات التاكسي ووكالات الأمن الاستراتيجي ، حيث تمثل هذه الأنظمة المختلفة تطبيقات متنوعة للخدمة اللاسلكية المتنقلة[1].

إدارة الطيف الترددي:

إدارة الطيف الترددي هي مجموعة الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لضمان الأداء المنظم والفعال للخدمات اللاسلكية المختلفة في دولة ما، ودون حدوث تداخلات ضارة. ويمثل تخصيص الترددات المناسبة الوظيفة الأساسية لإدارة الطيف الترددي، ويشمل ذلك أنشطة متعددة منها: دراسة وتحليل مشاكل التداخلات المتوقعة، الاحتفاظ بقاعدة معلومات فعالة للمخصصات الترددية، والتخطيط للاستخدامات المستقبلية للطيف الترددي . وتمثل المراقبة اللاسلكية وظيفة أخرى مهمة لحماية المخصصات الترددية من التداخلات من الإستخدامات الأخرى وأيضا لضمان عدم تسبب هذه المخصصات في تداخلات على مستخدمين آخرين[2].

ونظرا لأن الترددات اللاسلكية لا تحدها الحدود الجغرافية للدول ، لذا فإن أنشطة إدارة الطيف الترددي تتسم بالعالمية وتتم وفقا لأنظمة الراديو الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات وهو إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ويختص بشتى أمور الاتصالات على المستوى العالمي.

---

1 - هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات، www.citc.gov.sa .

2 - المصدر السابق.